

التخطيط الاستراتيجي كآلية لتعزيز الأمن الوطني

Strategic planning as a mechanism to enhance national security



د/ مصطفى ونوغي

جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)

mustapha.ouannoughi@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/05

تاريخ القبول للنشر: 2022/05/26

تاريخ الاستلام: 2021/05/20

ملخص: حاز موضوع التخطيط الاستراتيجي أهمية كبرى في الأبجديات الأكاديمية، لما له من أهمية كبيرة في صناعة وصياغة مختلف الاستراتيجيات المتعلقة بالمسائل والقضايا السيادية للدولة، خاصة ما تعلق بالأمن الوطني الذي تطور مع تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، وهو ما أسس لعلاقة عضوية بينهما، ودفع بصانع القرار إلى ضرورة العودة دائما إلى أصحاب الاختصاص والأخذ بمشورتهم في اتخاذ القرارات الحاسمة، والتقيد بمختلف توجيهاتهم في قضايا الشأن الاستراتيجي. بالإضافة إلى ذلك فالتخطيط الاستراتيجي هو صمام الأمان للأمن الوطني في الدولة الحديثة، مما يفسر ذلك، هو استعانة القوى الكبرى بالمراكز الفكرية أثناء بناء استراتيجياتها الأمنية أو تعديلها، وذلك لتقليل هامش فشلها، أمام احتدام الصراع بين مختلف القوى المشكلة للنظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجي، الأمن الوطني، الدولة الحديثة، التهديد، التفاعل.

Abstract:

The topic of strategic planning has assumed great importance in the academic studies, because of its great importance in the manufacture and formulation of various strategies related to the issues of the state's sovereignty, especially those related to national security that developed with the development of the concept of security in international relations, which established an organic relationship between them.

In addition, the strategic planning is the safety valve for national security in the modern state, which explains this, is the use of major powers by intellectual centers, while building or modifying their security strategies.

key words: Strategic planning, National security, Modern state, Threat, Interaction.

1. مقدمة:

يعتبر التخطيط الاستراتيجي جوهر تحليل ودراسة كل آليات بناء وصناعة القرارات في مختلف القطاعات، لما له من أهمية قصوى في دراسة مختلف المعطيات المتعلقة بالظاهرة محل التمحيص، وباعتبار الأمن الوطني هو غاية كل المنظومات المشكلة لنسق الدولة، فمن الواجب أن يكون محل اهتمام مراكز الفكر ودوائره، خاصة مع تنامي التهديدات التماثلية التي ما فتأت تنخر أمون الأمم، ولتجسد ذلك عن طريق وجود مجموعة من الرؤى السامحة بتفعيل آليات التفكير الاستراتيجي السليم المكرس لتبني تخطيط استراتيجي قويم وفعال، ويكون بمثابة خارطة طريق لمكافحة ومجابهة التهديدات التماثلية واللاتماثلية التي من شأنها المساس بأمن الوطن، وذلك بإتاحة مختلف الخيارات والبدائل لصانع القرار، للتحرك بصفة استباقية ووقائية، وبأقل الأضرار والخسائر المعنوية والمادية، وانطلاقاً من الطرح السابق نصيغ الإشكالية البحثية الآتية: ما مدى مساهمة التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الأمن الوطني للدول؟

وللإجابة عن الإشكالية سنقوم باختبار الفرضيتين الآتيتين:

- الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي، يقوض كل فرص الانكشاف الأمني.
- إعطاء مراكز الفكر حيز من المساهمة في إعداد الخطط الإستراتيجية سيساهم في صياغة استراتيجيات أمنية تعزز وتصون الأمن الوطني للدولة الحديثة.

وبما أن لأي بحث علمي جاد أهداف يسعى للوصول إليها، من خلال الكشف عن الحقائق المرتبطة بانشغالات والقضايا العالقة في المجتمع، أو أهداف علمية أكاديمية تساعد على وضع تصور معين لواقع الظاهرة محل الدراسة ومحاولة التنبؤ بمجموعة من النتائج مستقبلاً، ومنه فموضوع الدراسة يسعى لتبيان دور عملية التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الأمن الوطني للدولة الحديثة، وما له من مغزى في تبيان دور مراكز الفكر والتخطيط في وضع استراتيجيات من شأنها تغطية الانكشاف الأمني الموجود في الدولة.

2. التخطيط الاستراتيجي:

عملية التخطيط الاستراتيجي ركيزة صياغة مختلف استراتيجيات الدولة الحديثة، من قضايا الأمن الوطني، والسياسة الخارجية، إضافة إلى القضايا والمسائل السوسيو اقتصادية العالقة، ومنه فالتخطيط الاستراتيجي أصبح أكثر من ضروري ويجب الاعتماد عليه .

1.2. مفهوم التخطيط الاستراتيجي:

لم يتفق مفكري وعلماء الإستراتيجية على تعريف موحد للإستراتيجية، ولهذا ستتناول الدراسة مجموعة من التعاريف الخاصة بعملية التخطيط الاستراتيجي، وصولاً إلى محاولة وضع تعريف عام وشامل لهذه العملية التي تعتبر من صميم العملية القيادية لصانع القرار في الدولة الحديثة، حيث عرف البعض، التخطيط الاستراتيجي، على أنه: " الجهد المنظم من أجل صياغة قرارات وتصرفات أساسية، تشكل دليلاً وتضع إطاراً لما ينبغي أن تكون عليه الدولة، وما يجب أن تفعله، ولماذا تفعله ؟ للحصول على أفضل النتائج")

بريسون، 2003، ص41)، وما يؤخذ على هذا التعريف أنه اتصف بالعمومية، فلم يحدد طبيعة الجهد ومكوناته، أما فايول FAYOL، فعرف التخطيط الاستراتيجي بأنه: "التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له"، وما يؤخذ على هذا التعريف، أنه حصر عملية التخطيط الاستراتيجي بعملية التنبؤ فقط. (حسين، عبيد، 2013، ص69)، أما جورج تيري George Terry، فعرفها على أنها: "الاختيار المرتبط بالحقائق، ووضع واستخدام الروض المتعلقة بالمستقبل عن تصور وتكوين الأنشطة المقترحة التي يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة" (عفاس، 2008، ص14).

يتضح من تعريف تيري أنه تعريف عام جداً، فهو يتجاهل بيئة الدولة أو المؤسسة التي تمارس عملية التخطيط الاستراتيجي، وتشرف على كل تفاصيلها وحيثياتها. وانطلاقاً من التعاريف السابقة لعملية التخطيط الاستراتيجي، أنها عملية ديناميكية ومستمرة وخصوصاً بعد ازدياد الحاجة لهذا النوع من التخطيط في ظل عالم متغير ومتسارع الأحداث.

2.2. مميزات التخطيط الاستراتيجي:

1- التخطيط: يجب تسير العملية التخطيطية ضمن منهجية علمية في التفكير وفي جمع المعلومات، مع توخي الموضوعية في تحليل المعلومات، ذلك لأن الأهداف التي سترسمها الخطة ستعتمد بشكل كبير على التحليل المعلوماتي بسبب اعتماد العملية الإستراتيجية على دعامتين أساسيتين:

أ- الواقع الموضوعي المعطى، من كل جوانبه المادية والتكتيكية والبشرية والوعي والتنظيم.

ب- التفكير العلمي المعمق، الذي يقيم ذلك الواقع الموضوعي، ويحدد نوع الإستراتيجية الأنسب لمصلحة الدولة.

2- ديناميكية التخطيط الاستراتيجي: لا يمكن القول بوجود إستراتيجية جاهزة تصلح لكل مكان وزمان، لأن العالم يتسم بالتغير، وبالتالي فإن الظروف تتغير وقدرة الدولة وإمكانياتها تتغير هي الأخرى، وبالتالي فإن عملية التخطيط، تتصف بالاستمرارية لمواكبة الدولة التغيرات الإقليمية والدولية، فضلاً عن بيئتها الداخلية وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد تفوق الأنموذج الأمريكي في صناعة بدائل التخطيط الاستراتيجي انطلاقاً من الدراسات التي تقدمها مراكز البحث لصانع القرار في البيت الأبيض، وما تنبؤ مراكز الفكر الأمريكية حول التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا قبل حدوثه لدليل على القراءة الجيدة لهذه المراكز التي تشتغل باستمرار لاطلاع البيت الأبيض على ما يحدث وما قد يحدث في المسرح الدولي.

3- ميزة التفاعلية: يجب أن تكون هناك بيئة تفاعلية بين من يصممون الإستراتيجية وهم القادة وبين القواعد التي تعمل على تنفيذها، وان يسود هذه البيئة أجواء من حرية الرأي والتعبير، لإفساح المجال أمام الإبداع وذلك باختبار القيادة باستمرار مخرجاتها التخطيطية ومدى فاعليتها، ولا يتم ذلك إلا عن طريق القواعد التنفيذية (سيد مصطفى، 2008، ص14).

3- نماذج التخطيط الاستراتيجي: عُرف العديد من نماذج التخطيط الاستراتيجي، من أشهرها:

- نموذج فايفر Pfeiffer، وهو الأكثر شمولية.

- نموذج السيناريو، وهو وضع خطط وتصورات بناء على سيناريوهات قابلة الحدوث، وتستخدمه وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكية.

- نموذج (SWOT)، وهو تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للواقع.

- نموذج (PMSP)، وهو نموذج يستخدم في البيئات الغير مستقرة مثل البورصة (Hathawy, 2009, pp.23-42).

4-- متطلبات إدارة التخطيط الاستراتيجي: لتتمكن إدارة التخطيط من أداء مهامها، فإنها تحتاج للمتطلبات التالية:

* استصدار قرار بتشكيل إدارة التخطيط الاستراتيجي، واعتماد صلاحياتها.

* تأهيل وتدريب فريق التخطيط على أساليب التخطيط الاستراتيجي، بدورات مكثفة تشمل (التخطيط الإستراتيجي- إدارة الموارد البشرية- الإدارة المالية- إدارة المؤسسات- الجودة الشاملة وتقييم الأداء).

* منح صلاحيات لفريق التخطيط تمكنه من جمع المعلومات و البيانات لوضع الخطة، وتسهيل عملية الاتصال بكافة الوحدات.

* توفير الإمكانيات المادية اللازمة لأعضاء فريق التخطيط للقيام بمهامهم. (Linking, 1998, pp.25-32).

5- مراحل الخطة الإستراتيجية: هناك الكثير من أساليب إعداد الخطط الإستراتيجية، ومن أشهر الأساليب المستخدمة في بناء وإعداد الاستراتيجيات ما يلي:

- أسلوب تحليل الأسئلة الحرجة.

- أسلوب تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر.

- أسلوب تحليل مجالات العمل.

- أسلوب استخدام السيناريوهات.

- أسلوب الطوارئ أو الموقف.

أسلوب فايفر. (الشماس، 2020/12/22).

وسنوضح هنا مراحل إعداد الخطة باستخدام نموذج فايفر للتخطيط، وهو النموذج الذي تلجأ

لاستخدامه الكثير من المؤسسات والشركات العالمية الكبرى حديثاً. ويتكون من المراحل الآتية:

أ- التخطيط: أن تخطط قبل البدء في عملية التخطيط نفسها ووضع الشروط الأزمة للتخطيط ومنها:

* تحديد أعضاء فريق التخطيط وعددهم ودرجة تفرغهم.

* تحديد المؤثرين و المتأثرين بعملية التخطيط من أفراد وجهات.

* اعتماد نموذج التخطيط لوضع الخطة.

* تحديد نوع وطريقة جمع المعلومات اللازمة لإعداد الخطة.

* تحديد مدة الخطة و المدة الزمنية اللازمة لعملية التخطيط.

* تحديد نوع الدعم اللازم من الجهات العليا.

* تهيئة المؤسسة لعملية التخطيط الاستراتيجي. (حسين، 2013، ص ص 105، 93)

- ب. استعراض القيم: ويتم في هذه الخطوة استعراض الأشياء التي تمثل قيم عالية للمؤسسة العسكرية، مثل (الفرد- الأمن- العقيدة العسكرية- الأمانة- التميز- روح الفريق)، واعتمادها.
- ت. الرؤية: وهي صورة أو شكل المؤسسة العسكرية بعد عدد من السنين، وتكون الرؤية وفق القيم التي اعتمدها المؤسسة، فتتصف بالشمولية والوضوح والطموح، وتكون غالباً مختصرة في عدد من الكلمات حتى يسهل حفظها من الجميع، وتعلق في الأماكن البارزة بوحدات المؤسسة.
- ث. الرسالة: وهي نوع المهمة التي تقدمها المؤسسة العسكرية، والمستهدفون بهذه المهمة.
- ج. نموذج العمل الاستراتيجي: يعني مجالات العمل الرئيسية، ومنها:
- * مجالات العمل وغاياتها.
 - * مؤشرات النجاح.
 - * وحدات التنفيذ (الهيكل التنظيمي).
- ح. تقييم الأداء: وهو تحليل نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة، وكذلك المخاطر المتوقعة لكل وحدة ومؤشر باستخدام تحليل سوات (SWOT) لتقييم الأداء.
- خ. تحليل الفجوات: وهو سد الفجوات والعيوب التي قد تظهر في التخطيط، بمقارنة الوضع الحالي لكل وحدة ولكل مؤشر مع الوضع المطلوب في الخطة الإستراتيجية.
- 6- فوائد التخطيط الاستراتيجي: للتخطيط الاستراتيجي عدة فوائد عامة، منها:
- * وضوح الرؤية وتحقيق الأهداف.
 - * الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات.
 - * تحقيق التكامل والتنسيق بين مكونات المؤسسة.
 - * السيطرة على مشاكل التنفيذ.
 - * تحديد الأولويات وترتيبها.
 - * تخفيض المخاطر سواء كانت خارجية أو داخلية (Stevenson, 2006, pp.45,65).

3. علاقة التخطيط الاستراتيجي بالأمن الوطني:

لا يمكن في أي حال من الأحوال تصور بناء أمن وطني وتعزيزه دون القيام بعملية التخطيط الاستراتيجي، وسنسلط الضوء على اتيمولوجية الأمن الوطني قبل تبين العلاقة العضوية بينهما.

1.3. اتيمولوجية الأمن الوطني:

عرفه " هنز مورغانو Hans.J.Morgenthau" بقوله: "الأمن الوطني يكمن في مقدرة الدولة على الحفاظ على وحدتها الترابية، وعلى مؤسساتها الوطنية، وقدرتها على الدفاع عن هويتها الثقافية وهذا بنشرها في المسرح الدولي وحمايتها من التوغلات الأجنبية" (Roche, 2004, pp.33-34).

أما "باري بوزن، Buzan Barry، فعرفه بأنه: "الأمن الوطني للدولة يتضح من خلال الشرعية الخارجية والشرعية الداخلية، فالشرعية الخارجية تكمن في اعتراف المجتمع الدولي بالدولة وبسلطاتها السيادية والشرعية الداخلية، وتتجسد في ضرورة استقلال الدولة السيادية وهذا يخلق تجانس وتعايش اجتماعي" (Buzan, 1993, p.39).

أما بالنسبة "لجون جاك روش، Jean Jacques Roche"، فقد اهتمى إلى أن: "الأمن الوطني هو قدرة الجماعة على الحفاظ على قيمها الخاصة بالرغم من المتغيرات الواقعية والحيوية المتعلقة بالتقاليد، اللغة، ثقافة الجماعة، والهوية الوطنية أو الدينية (Roche, p.39).

كما عرف الأمن الوطني الدكتور "هشام محمود الاقداحي" بأنه: "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في مواجهة التهديدات، في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف القومية المخططة" (الاقداحي، 2008، ص 155).

2.3. الأبعاد الإستراتيجية للأمن الوطني:

إن اتساع النطاق الإجرائي العملي للأمن الوطني ليشمل كل أبعاد الحياة الإنسانية على المستويين الفردي والجماعي قاد إلى اتساع نطاق دراسات الأمن القومي لتشمل بدورها تلك الأبعاد بخصائصها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.... الخ، بعد أن كان الاهتمام النظري منصباً من قبل على البعد العسكري للأمن القومي كما أن مدة الأبعاد اتسعت لتشمل أبعاد فرعية وسنحاول التطرق إليها باختصار:

أ- الأمن العسكري: حيث يعتبر الأمن العسكري البعد الأكثر وضوحاً لمفهوم الأمن القومي، ولأزال الكثيرون يجدون الأمن القومي متمثلاً في القدرة العسكرية للدولة على صد أي اعتداء خارجي وهو تعريف يخص الأمن العسكري.

ولا يتحقق الأمن العسكري إلا بتوفر محصلة عوامل أساسية تظهر من خلال إستراتيجية واضحة ومحددة، والإستراتيجية العسكرية تنعكس لدى بعض الدول الكبرى في ثلاثة مطالب أساسية:

1- الحاجة إلى إستراتيجية وطنية متماسكة، مبنية على الدمج الملائم لجميع العوامل الوثيقة الصلة بالموضوع.

2- الحاجة إلى تنسيق على مستوى عالٍ للمخططات العسكرية والتعبئة العامة المدنية.

3- الحاجة إلى الوصول إلى كفاءة عالية في إدارة عمليات الخدمات وبصفة عامة ليتحقق الأمن العسكري، إلا إذا توفرت العديد من المعطيات بقدر معقول، من أهمها إمكانية تصنيع السلاح، والقدرة على استخدامه بالاعتماد على النفس، للتخلص من مظاهر التبعية، لأن الدولة المستوردة لكل أسلحتها ومعدات أو معظمها من دولة أو أكثر لعدم قدرتها على تصنيع السلاح، ولا حتى صناعة ذخائره وصيانتها، وهي دولة لا يمكنها تحقيق الأمن العسكري، لأن التبعية العسكرية تعتبر أكثر أدوات التدخل الخارجي تأثيراً وتهديداً للأمن الوطني للدولة (علي، مراد، 2006، ص ص 67-69).

إن الأمن الوطني هو مسؤولية القيادة السياسية، والأمن العسكري من مسؤولية القيادة العسكرية، والتي تكون تحت إشراف القيادة السياسية وتوجيهها.

ب- البعد السياسي: ويشمل هذا البعد الأمن السياسي والأمن الوقائي:

1- الأمن السياسي: يعرف الأمن السياسي بأنه "الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها، والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب، أو تشويه صورة الدولة"، فهو أحد فروع الأمن الداخلي للدولة ويشمل الأمن العام، حيث يعتبر التأمين الذاتي لنظام الحكم أحد عناصر الأمن السياسي الذي يمثل أهم عناصر تحقيق الأمن القومي، ويمكن تحديد عناصر الأمن السياسي كالآتي:

1- تدابير وقواعد الأمن الخاص (وهو حماية أسرار الدولة).

2- الجاسوسية المضادة من حيث مكافحتها بشتى الوسائل.

3- أمن الدولة وهي عملية تأمين النظام الداخلي للدولة، وتتمثل في مقاومة الأنشطة الضارة بهذا النظام. كما أن الأمن السياسي، يكمن في مشاركة الشعب في صنع السياسات العامة عن طريق الآليات الديمقراطية، وهذا بمشاركة سياسية تضمن خضوع السلطة لإرادة الشعب وحق الشعب في انتخاب ممثليه وضمان الدولة لعملية التعقيد المؤسساتي والتباين السلطوي الممهدة للجودة السياسية.

2- الأمن الوقائي: هو مجموعة التدابير التي تؤمن الجوانب المهمة في الدولة وتشمل كافة الإجراءات والترتيبات التي تتخذها الدولة، عن طريق أجهزتها المختلفة، المعدة لهذا الغرض، لحفظ أسرارها وحماية منشئاتها ضد مخاطر العدو في الداخل والخارج، حيث يهدف الأمن الوقائي لتحقيق ما يلي:

أ- التحفظ على معلومات الدولة العامة، والمرتبطة بأمنها القومي.

ب- الوقاية من التخريب المادي ومقاومته، والوقاية ومقاومة التخريب المعنوي بكافة أشكاله.

د- مقاومة النشاط الهدام والتآمر والتمرد (عبد الهادي، 2008، ص ص 96-115).

ت - البعد الاقتصادي: لقد ارتبط الاقتصاد بالأمن الوطني ارتباطاً وثيقاً، حتى أصبح هناك علم مستقل يحمل اسم علم اقتصاد الأمن الوطني، من أجل بناء اقتصاد قوي، وتنمية ناجحة من خلال تحقيق تنمية ناجحة تحقق الأمن الوطني، من خلال تحقيق الاستقلال الاقتصادي، والاكتفاء الذاتي من الغذاء للوصول للأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي واستخدام كافة الوسائل الحديثة لتحقيق الأمن المائي، والوصول بذلك لأعلى مستويات المعيشية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال توفير الجوانب الأمنية للاقتصاد وهي:

1- الأمن الاقتصادي: لقد أصبح الاقتصاد سلاحاً سياسياً وعسكرياً، ويستخدم بكثرة في السياسة الخارجية للدول النامية يجعل التبعية الاقتصادية من أخطر العوامل المؤثرة في الأمن الوطني.

كما أن الأمن الوطني ينكشف إذا اتبعت سياسات اقتصادية غير راشدة، تؤدي باقتصاد الدولة إلى حالة تخلف وتبعية، فتجد الدولة نفسها مرتبطة باتفاقيات غير متكافئة، وعلاقات مشبوهة أو معتمدة على مساعدات خارجية كالهبات والقروض، كما هو الشأن فيما يخص صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي للإنشاء والتعمير والدور السلبي الذي يلعبه في تنمية دول العالم الثالث.

فالمقصود بالأمن الاقتصادي درجة مقبولة من الاستقلال الاقتصادي ونجاح التنمية الاقتصادية، والاعتماد على النفس، وفي حالة العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن أن يكون الاعتماد المتبادل وليس التبعية الاقتصادية (عرفة، 2009، ص 21).

2- الأمن الغذائي: تعتبر مشكلة الغذاء من المشاكل المستعصية على المجتمع الدولي، ومن التحديات الكبيرة التي تهدد وجود البشرية، حيث أقيمت اجتماعات وندوات لمناقشة هذه المشكلة للوصول إلى إيجاد الحلول والآفاق خاصة وأنها في تفاقم مستمر.

هذا ما يجربنا للحديث عن ضرورة توفير الغذاء، وتأمين حاجة الدولة الضرورية منها من منتجاتها والاحتفاظ بجزء منه كمخزون استراتيجي تحسباً لوقت الحاجة وحماية الدولة، أثناء الأزمات من الجوع وسوء التغذية.

فالأمن الغذائي مسألة حيوية في مسار الدولة، ولهذا الغرض تضع الدول برامج الأمن الغذائي تجنباً للمساعدات الخارجية وتجنباً لعواقبها الوخيمة التي تنجر عنها، خاصة أن الدول المتقدمة، تسيطر على 50 % من الإنتاج العالمي الغذائي، تستخدمه سلاحاً سياسياً لإخضاع الشعوب. (غربي، 2010، ص ص 42-50) وما حصار العراق وحصار ليبيا بعد أزمة "لوكربي"، وحصار "غزة" 2008، لخير دليل على ضرورة تنسيق الجهود بين كافة شرائح المجتمع الواحد لتفادي أية ويلات ومصائب في المستقبل سببها الغذاء، الذي يمثل حياة البشرية واستمرار الحياة عامة.

3- الأمن المائي: أصبح مفهوم الأمن المائي، من أكثر مفاهيم الأمن تداولاً في العقود الأخيرة خاصة مع انتشار التصحر وسنوات الجفاف والمجاعة التي تعاني منها العديد من المجتمعات، هذا ما جعل الكثير من الدول تبحث عن مصادر جديدة لضمان أمنها المائي كتصفية مياه البحر ومحاولة الاستفادة من المياه الجوفية خاصة في دول القارة السمراء، التي أغلبية أراضيها صحاري وخير مثال على ذلك استغلال المياه الجوفية كما هو الحال في ليبيا بإنشائها النهر الصناعي العظيم، الذي قضى على مشكلة المياه في ليبيا في الكثير من أقطار البلاد (زنبوعة، 2007، ص 181).

ويقصد بالأمن المائي قدرة الدولة أو الأمة على توفير حاجة سكانها من المياه، للأغراض المختلفة، سواء استهلاكية، أو زراعية أو صناعية بتكلفة معقولة آخذة في اعتبارها احتياجات الأجيال القادمة، بالإضافة إلى قدرتها على حماية مصادر مياهها حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة.

ت- البعد الاجتماعي: ويتمثل في الأمن الاجتماعي، ويتردد مفهومه بكثرة لدى علماء الاجتماع ويطلق عليه أيضاً التماسك الاجتماعي والقوة الاجتماعية، ويقصد به الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكاً، وخالياً من كل مظاهر التردّي ابتداءً من السلبية وانتهاءً بالجريمة، ويتطلب الأمن الاجتماعي دراسة المشاكل والآفات الاجتماعية، لتحديد أي انحرافات عن القواعد ومعايير التي حددها المجتمع للسلوك السوي، وعدم السماح بالتفكك الاجتماعي، مراقباً بدقة حتى لا تحدث فجوة في التوازن الاجتماعي. (أسامة السيد، د س ن، ص 19).

ومن هذا العرض يتضح لنا أن الأمن الاجتماعي يتمثل في قدرة الدولة على الحفاظ على البيئة الاجتماعية الصلبة والمتينة للدولة، وخلق انسجام بين أفراد المجتمع الواحد، مع ضمان الانسجام وإشعار الأفراد بضرورة التكافل وتضافر الجهود من أجل خلق توازن اجتماعي، وهذا بمحاربة الظواهر الغريبة عن المجتمع والتي تشكل تهديدا للشخصية الوطنية للدولة.

ج- البعد الثقافي: ويشمل هذا البعد الأمن الثقافي والأمن الإعلامي.

يقصد به قدرة الأمة الحفاظ على ثقافتها وتراثها وأنماط سلوك والاستهلاك واللغة والاعتزاز بالتاريخ وغير ذلك، فحسب "تايلور. Taylor": "الثقافة هي الكل المركب الذي يشتمل على المعارف والمعتقدات والفن والقانون والأخلاق والتقاليد وكل القابليات (الممكنات) التي يكتسبها الفرد باعتباره عضو في المجتمع" (الدويري، 2013، ص ص 100-103).

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن لكل دولة أو أمة ثقافة خاصة تميزها عن الثقافات الأخرى فتحافظ عليها وتعتز بها، وترى فيها وسيلة لوحدها، وأداة تستخدمها لإثارة مشاعر أبنائها أمام التحديات الخارجية، لأن المجتمع الذي تنهار ثقافته أو تفكك أمام الثقافات الأخرى يفقد ترابطه وتضيع فيه ثقة الناس بأنفسهم ويصبحون عالة على غيرهم، كما يفقدون شخصيتهم وروحهم المجتمعية وتتحطم عناصر جوهرية في بنية مجتمعهم.

د- الأمن الإنساني: هناك عدة تعاريف قدمت للأمن الإنساني، وقد إختارنا بعض هذه التعاريف التي رأيناها شاملة وملمة بعناصر الأمن الإنساني. فقد عرفته الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية لسنة 1994 PNUD بأنه "يعني التحرر من الخوف، والأمن من الحاجة" (pnud,1994,p04).

و للتوضيح أكثر، التهديدات المصاحبة بعنف متعلقة بالنزاعات المسلحة، الإجرام المنظم، تعسف الأجهزة الأمنية للدولة على المواطنين، أما التي لا تصاحب بعنف على غرار التهديدات الاقتصادية للفرد كالفقر، اللامعالة في توزيع الموارد المالية للدولة، تفشي الأمراض المزمنة، التهديدات البيئية... إلخ. وبصفة عامة يمكننا وضع مفهوم شامل للأمن الإنساني من خلال التقرير الذي حرره محمود الحق وأماتي سان، باستخدام ترابط عضوي بين [مصفوفة قيمية] normative matrix، تحمل عدة متغيرات معقدة منها:

- بناء منطق عالمي متكامل و نفعي لحقوق الإنسان.
- بناء منطق سياسي يقوم على ديمقراطية مشاركة تحقق للإنسان حرية المبادرة السياسية.
- بناء منطق اقتصادي، يؤمن حقوق المبادرة الإنتاجية والاستثمارية للجميع.
- بناء منطق دولة الحق والقانون.
- بناء فلسفة لتنمية سياسية توازن بين حاجات الهوية الذاتية والولاء المطلق للوطن.
- تفعيل حرية التفكير والتعبير والمعتقد.
- بناء منطق تنموي قائم على الشفافية والأمانة.
- الحفاظ المستديم على البيئة من مخاطر التلوث والكوارث الطبيعية.

- عقلنة و ترشيد الحكم العالمي باسم الذكاء المشترك و التضامن المشترك لإنتاج قواعد التزام دولي لمنع اللجوء للحرب و الاحتواء الإستباقي للأزمات .

4. تقييم علاقة التخطيط الاستراتيجي بالأمن الوطني:

تبرز العلاقة العضوية بين التخطيط الاستراتيجي والأمن الوطني في طبيعتهما المعقدة والتركيبية العابرة للتخصص، فالتخطيط الاستراتيجي يستوجب وجود مجموعة من مراكز الفكر لصناعة السيناريوهات المحتملة إزاء القضية محل الدراسة، والأمن الوطني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنتائج هذه المراكز .

ومنه فالأمن الوطني كمفهوم استراتيجي، يتكون من جانبين مادي يمكن تحديد مكوناته، وعناصره بدقة ومقارنتها بنظائرها لدى الدول والمجتمعات الأخرى، مما يسهل وقايتها وحمايتها من التهديدات المحتملة، وجانب معنوي يخص معنويات المجتمع ومدى ارتباطه بالنظام السياسي القائم .

وعندما يعبر الأمن الوطني عن جانبيه المادي والمعنوي، فإن جوهره يتلخص في تحديد عناصر الضعف بإستراتيجية للدولة ومدى تفاعلها فيما بينها، والعمل على تخطيها عن طريق تعديل التخطيط الاستراتيجي، بإجراءات وقائية، والهدف منها ضمان عدم صدور تهديدات عن هذا الضعف الذي يمس بطريقة مباشرة باستقرار الدولة وأمنها.

كما أن عملية التخطيط الاستراتيجي والأمن الوطني مرتبطتان بمدى التفاعل المجتمعي ونضج المواطنين، وقدرتهم على استيعاب مختلف التهديدات التي تمس بأمنهم وأمن أوطانهم، وذلك مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتربية الوطنية والتي يجب أن تتمحور حول العناصر الآتية:

1- تقوية شعور الفرد بالانتماء لوطنه، وتنمية الوعي الاجتماعي والشعور بأهمية عادات وتقليد وقيم الجماعة.

2- تبصير المواطن بالأخطار التي تهدد وطنه، وتحصينه ضد التسلط وتربية السلوك الوطني على أساس التعاون المشترك .

3- تحمل أعباء الآخرين، وإيثار الصالح العام واحترام حقوق الغير وأرائهم وعواطفهم، عن طريق غرس روح التفاعل الايجابي خدمة للصالح العام.(الدويري، 2007، ص ص 55-72).

تهدف التربية الوطنية إلى إرساء قواعد متينة لدى المواطن وتحسيس وتوعية الجماعة بضرورة التفاعل والتعاون مع صانع القرار، لإيجاد الحلول لجميع التهديدات التي تمس بأمن الوطن واستقراره، وذلك بواسطة عملية التخطيط استراتيجي .

5. خاتمة:

من خلال ما سبق من تحليل عملية التخطيط الاستراتيجي ودورها في بناء وتكريس الأمن الوطني للدولة الحديثة، يمكن الإدلاء بأنها عملية جد معقدة باعتبارها تحتوي على تشابك المعطيات من جهة، وصعوبة الظاهرة الأمنية التي تتسم بطابع النسبية من ناحية أخرى، مما يضيف على عملية التخطيط الاستراتيجي

نوع من الغموض والضبابية، إلا أن هذا الأمر لا ينفي طبيعة العلاقة العضوية بين عملية التخطيط الاستراتيجي كوسيلة والأمن الوطني كغاية وهدف .

كما أن عملية التخطيط الاستراتيجي عصب ومرجع لا يمكن التغافل عنه في عملية بناء الأمن الوطني، والذي يستدعي نضج كبير من طرف كل شرائح وأطراف المجتمع، باختلاف مشاربها الحضارية، باعتبار أن الإبقاء على استقرار الدولة وحماية أمنها مسؤولية الجميع.

بالإضافة إلى ذلك فإن العلاقة العضوية بين عملية التخطيط الاستراتيجي والأمن الوطني في الدولة الحديثة، أنتجت مجموعة من الأفاق لبناء حاضر ومستقبل الدولة عن طريق الاهتمام بإنشاء جيل يؤمن بالوطن كمكسب لا يمكن التنازل عنه، وتبجيل ثقافة المواطنة والتنشئة الأمنية صونا وحفاظا على الأمن الوطني، وهو ما يفسر الدور الذي تؤديه مختلف المؤسسات التعليمية بمتابعة دقيقة من المختصين في الشأن التربوي وبرعاية مراكز الفكر التي تعتبر المرجع في صناعة المناهج التعليمية والدراسية، لتكوين أجيال خادمة للوطن.

فالعلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والأمن الوطني هي ضرورة أفرزتها المتغيرات التي حصلت في التركيبة الاجتماعية للدولة الحديثة من جهة، وتسارع الأحداث في الساحة الدولية، مما استوجب ضرورة وضع خطط إستراتيجية لمواجهة مختلف التحديات والتهديدات التماثلية واللامتماثلية أي كانت.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

• المؤلفات:

- 1- الاقداحي، هشام محمود.(2008). معالم الدولة القومية الحديثة، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- 2- بريسون، جون م.(2003). التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات العامة –وغير الربحية (دليل عمل لدعم الانجاز المؤسسي واستدامته) ، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون .
- 3- حسين، خليل ،عبيد ،حسين.(2013). الاستراتيجية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية .
- 4- حسين ، فوزي حسن. (2013) ، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول (الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- 5- الدويري ،فايز محمد.(2013).الأمن الوطني ،عمان: دار وائل
- 6- الدويري،فايز محمد.(د س ن).دور الجامعات الرسمية في تعزيز الأمن الوطني، رسالة دكتوراه منشورة، عمان:الجامعة الأردنية.
- 7- عساف، معتز.(2008).التميز في التخطيط الاستراتيجي باستخدام بطاقات الأداء المتوازن ،بيروت:دار الشروق.

- 8- عبد السميع ، أسامة السيد .(د س ن).الأمن الاجتماعي في الإسلام دراسة مقارنة، القاهرة:دار الجامعة الجديدة.
- 9- عبد الهادي ، عبد الناصر عباس.(2008).الأمن الشامل وانعكاساته على التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني: دراسة تطبيقية على الأمن الوطني الفلسطيني.الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- 10- عرفة ، خديجة محمد أمين.(2009).الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية
- 11- غربي، فوزية.(2010).الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي ، حالة الجزائر، بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية.
- 12- مسعود ، عبد الله محمد علي، مراد ، عباس.(2006).الأمن القومي، ليبيا: دار الكتب الوطنية.

. المقالات:

- 13- زنبوعة، محمود.(2007).الأمن المائي العربي،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول.
- 14- سيد مصطفى، احمد.(2008). "التخطيط الأمني الاستراتيجي وإدارة التغيير في مجال مكافحة الإرهاب"، مجلة كلية التدريب والتنمية العدد الثالث .

. مواقع الانترنت:

- 15- الشمام، رائد مهندس فرج محمد ، وآخرون، دور التخطيط الإستراتيجي في بناء المؤسسة العسكرية، 22/12/2020، <https://bitly.402.vol.41.38>.

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية:

Overages:

- 16- Buzan, Barry.(1991).People, states and fear an agenda for international security studies in the post-cold war era, 2ed ,Boulder ,Lynne Reiner Publishers.
- 17- E.Hathawy , Melissa(2009).Strategic advantage :why American should care about cyber security ,USA: Harvard University.
- 18- Linkin,LiedtkaJ. (1998). Strategic thinking with planning and leadership .London :OUP ,1998.
- 19- Roche, Jean-Jacques. (2006) Théories des relations internationales, Paris :Montchrestien .
- 20- Stevenson, De Grazia.(2006) World politics : A study in international Relations, New York :Nobel editions